

الاضمار متبعا مجنبا ووضوح على قول الشريف هذه الالقاب  
 ان كانت لتغيير ثاني الخيمها الاضمار متبعا بكذا فضميرها  
 او منها ما يدعى التغييرات والجملة من هذا الاضمار او منها الاضمار  
 خير لتلك ولا بد من حذف هذين المحذوران لان النسخ لم يعطف  
 الحين والوقف على الاضمار فاستعمل بالجزئية بل كما من تامة  
 متبعا ومتوقفا من الضمير او من الاضمار على ما في هذا الاصل  
 والشريف وانما يصرح بهذا فقد اشار اليه اشارة ظاهرة  
 بقوله تلك اشارة الى اسما التغيير الذي كرا انتهى **قلت**  
 ولا يخفى عليك سهولة الاعراب الذي قد منته والاعراب الذي  
 فهم من كلام الشريف ليس في كلامه ما يدل عليه بوضوح وانما  
 كلامه يدل على عود الاشارة الى الاضمار وما بعده وهذا لا يعجز  
 كما قرناه من وقوع ذلك في كلام امام النحو وتوجيه الابهة  
 غير الالقاب الثلاثة بل يقتضيان ان التغيير لها ثاني الجز  
 وهل للثاني غير ام مسكوت عنه والمقصود حصر ما في الثاني  
 من الالقاب والاعراب الذي كرا بغيره لما فيه من ترفيف  
 المستدل به والمستند وهو احد طريق الحصر ورابعه  
 مبتدأ خبر جملة لم يبدل وحذف الف بيلى للجواز وبطية  
 متعلق بيلى ان الاستثناء مفرغ من الاستثناء او متوقفا للاضمار  
 بدل من مستثنى منه تام من المفعول عن الاستثناء المنضال اي لم  
 يبدل بتغيير الابطية واي حرف تفسير والحذف مخفوض  
 عطف بيان لطية وذهب بعض الى انها حرف عطف قال  
 في باب المعطوف عطف النسق من التسميل ولا اي يعنى واليس

من حروف العطف اي خلافا لصاحب المستوفى وفيه باب اعراب  
 الفعل وعوامله وتقع بين اي بين مستوكب في الاعراب  
 فقد عطف على اي انتهى وقال في باب المعطوف  
 من سطره الصحيح انها حرف تفسير وما يليها من تابع عطف  
 بيان موافق ما قبلها في التعريف والتكثير انتهى ورد العطف  
 بما يوفق عليه في كلامه وجواب ان يسكن محذوف  
 لدلالة ما تقدم عليه اي ان يسكن فيبلى بالهي الذي هو حذف  
 واصل والاي وان لا يسكن في حذف الفعل المنفي وبقيت كادالة  
 عليه وادعت التوزع في اللام فقد نجح جوابه ولو عصب  
 مبتدأ وما بعده عطف عليه ونحو ما من خبره اي تغييرات  
 كائيات نجاس وسوغ الايتد بالندرة كون المراد منها ان  
 حقايتها في كالمعارف وليست كاسما الاجناس ولو سلم  
 فالعطف او التقسيم مستوكان وكف مبتدأ سقوط السابع  
 خبره لا يقال فيه الاخبار عن النكرة بالمعرفة  
 وهو عكس الاصل لاننا نقول المراد بكف الحقيقة كما قلنا  
 فهو معرفة كعلم الجنس والاسماء والذاتي لسابع الساكن للجنس  
 فيقر من النكرة وان كانت للحقيقة في ككف او يقال  
 سقوط السابع مبتدأ وكف خبر مقدم ويقال  
 الايتد بالنكرة في جازيم مما حصلت الافادة وان لم يكن  
 مسوغ فيما ذكر على له والاختيار عظمها بالمعرفة اجازة سيوية  
 في كمالك وقصدت زحلا غير منها به ومن زيد ومنه  
 ان اول بيت وضع للناس يبتلى به وجملة انقض استئناف  
 فلا محال لها من الاعراب والله سبحانه وتعالى اعلم